



جمهورية مصر العربية  
وزارة التربية والتعليم

# الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر



نحو نقلة نوعية فى التعليم

٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١

المالخص



**الخطة الاستراتيجية القومية  
لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر  
(٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧)**

**المخلص**



## أولاً : الأساس المنطقي

تقدم وزارة التربية والتعليم في مصر خطتها الاستراتيجية (٢٠٠٧-٢٠١٢) إلى المجتمع المصري، عاقدة العزم على ضمان تحقيق نظام حديث لمرحلة التعليم قبل الجامعي، في كل ربوع مصر، بهدف دعم وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الديمقراطية والحرية، في عصر يقوم على اقتصاد المعرفة والتنافسية العالمية.

وتأتى هذه الخطة الاستراتيجية نتوجاً لمحاولات عديدة، الجادة والمكثفة، التي بُذلت في الماضي لإشراك كل الأطراف المعنية كالمعلمين ومديرى التعليم وأولياء الأمور والطلاب والمنظمات غير الحكومية وأساتذة الجامعات والمثقفين... وقدمت إسهامات قيمة في إطار حوار حول كثير من قضايا التعليم مثل بناء المعايير القومية، والنماذج التجريبية وتطوير المناهج.

وقد تم بناء وثيقة الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ٢٠٠٧/٢٠١١-١٢ بعد كثير من العمل الشاق والمكثف، الذي قامت به الفرق الوطنية العديدة، والوزارات المعنية وممثلي المحافظات من خلال وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي بوزارة التربية والتعليم وكذلك الاستفادة من الخبرات العالمية بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، ومساندة من الشركات الدولية المختلفة، مع التركيز على التطلعات طويلة المدى، وفقاً لرؤية ورسالة وزارة التربية والتعليم والمبادئ الأساسية ومنظومة القيم لتحقيق الجودة العالية في التعليم. ويوضح الشكل رقم (١) الصورة الكلية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم. وفي هذا السياق، تهدف الخطة الاستراتيجية إلى تطوير وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية في برامج التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

## ثانياً: رؤية وزارة التربية والتعليم

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتطوير نظام التعليم قبل الجامعي في مصر لتقديم نموذج رائد في المنطقة، وذلك من خلال توفير تعليم عالي الجودة للجميع كحق أساسي من حقوق الإنسان وإعداد كل الأطفال والشباب لمواطنة مستبيرة في مجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي وتأسيس نظام تعليمي لامركزي يدعم المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية.

## ثالثاً: رسالة وزارة التربية والتعليم

تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير فرص عادلة لجميع الأطفال المصريين للحصول على تعليم عالي الجودة يمكنهم من مهارات التفكير العلمي الإبداعي الناقد وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات اللازمة التي تُمكنهم من أن يكونوا مواطنين نشطاء ومشاركين فاعلين في مجتمع عالمي دائم التغير.

## رابعاً: المبادئ الرئيسة ومنظومة القيم

العدالة، التفوق، تمكين المدرسة، التنمية البشرية، المواطنة، المشاركة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التسامح، دعم المجتمع المدني والقطاع التعاوني، الديمقراطية، المحاسبية والشفافية، اللامركزية. وذلك بما يمكن من تنمية ثقافة وطنية تعكس قيم المجتمع المصري وتطلعاته إلى مستقبل زاهر في عالم اقتصاديات المعرفة والمتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

وإنساقاً مع تلك الرسالة، تم وضع ثلاثة أهداف أساسية، تعدد أولويات عمليات الإصلاح فيما يلي:

١- التأكيد على جودة العملية التعليمية باعتبارها ركيزة لتحقيق التحرك نحو اقتصاد المعرفة.

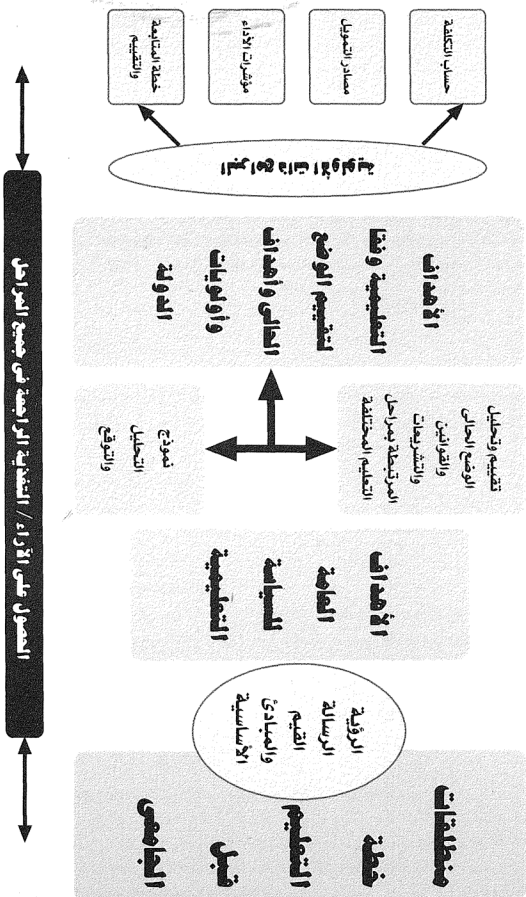
٢- التأكيد على تحقيق نظام إداري فعال، داعم للامركزية والمشاركة المجتمعية.

٣- التأكيد على عدالة إتاحة فرص التعليم لكل الأطفال المصريين.

## خامساً: الوثائق الأساسية التي انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم

هناك وثائق أساسية انطلقت منها الخطة الاستراتيجية للتعليم تمثلت في: البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وبيان الحكومة، وأوراق السياسات لإصلاح التعليم التي قدمها الحزب الوطني في مؤتمراته السنوية، والوثائق الصادرة عن مجلسي الشعب والشورى، والمجالس القومية المتخصصة، وثقابة المعلمين، ومؤسسات البحث العلمي الوطنية على اختلافها، والتزام مصر بالمعاهدات الدولية، والخبرات التاريخية والممارسات الناجحة لوزارة التربية والتعليم.

شكل (١) بنية الخططة الاستراتيجية



## سادساً: هيكل الخطة الاستراتيجية للتعليم

تتألف الخطة الاستراتيجية من أربعة أبواب رئيسة على النحو التالي:

### الباب الأول: تحليل الوضع الراهن

يصف هذا الباب السياقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة المصرية المعاصرة. ويوضح التزام الحكومة الحالية باللامركزية، وأيضا ينظر إلى قطاع التعليم باعتباره تجربة رائدة في اللامركزية بجميع قطاعات الحكومة. كما يشمل هذا الباب مؤشر التنمية البشرية لعام (٢٠٠٦) الذي يبين ما أحرزته مصر من تقدم فيما يتعلق بهذا المؤشر خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٤. وبالتالي فهو يوضح مدى أهمية التعليم بالنسبة للتنمية البشرية.

ويتكون نظام التعليم قبل الجامعي من ثلاثة مستويات: الابتدائي والإعدادي والثانوي. ويهدف التعليم الأساسي، الذي يتألف من تسع سنوات (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث للإعدادية)، إلى استيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية (٦-١٤ سنة). ويكفل الدستور المصري الحق في الحصول على التعليم الأساسي لكل المواطنين. أما التعليم الثانوي، والذي يتألف من ثلاث سنوات، فهو ينقسم إلى عام وفني، هذا مع وجود بعض المدارس الفنية التي تعمل بنظام الخمس سنوات.

كما يتعامل الباب الأول أيضا مع تحليل الوضع الراهن لأداء قطاع التعليم في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، من حيث تقويم جوانب القوة وجوانب الضعف والفرص والتحديات. فمنذ أوائل التسعينيات دشّن الرئيس مبارك مبادرة لدعم التعليم وضعت التعليم على رأس الأولويات في مصر. وبُذلت جهود حثيثة لضمان تكافؤ فرص التعليم لجميع الأطفال في مصر. هذه الجهود التي أسفرت عن زيادة في ميزانيته التعليم تقدر بحوالى ٢٤٠٪ خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي. كما تم بناء ١٤,٠٠٠ مبنى مدرسي جديد في الفترة ما بين (١٩٩٢/١٩٩٣) و(٢٠٠٥/٢٠٠٦). ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف عدد المدارس التي تم بناؤها في المائة وعشر سنوات السابقة. يبلغ عدد المدارس العاملة الآن ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ مدرسة، موجودة في ٢٥ ألف مبنى مدرسي. وقد أدى ذلك بالطبع إلى زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي لكل من البنين والبنات على وجه الخصوص. وفي عام ٢٠٠٣ أصدرت مصر المعايير القومية لجودة التعليم، التي أرست بوضوح طريقا جديدة لتحقيق جودة التعليم في مصر.

وقد أسفرت التحليلات التي تمت في هذا الباب عن مجموعة من القضايا والتحديات الأساسية التي يجب مواجهتها من أجل إحداث نقلة نوعية في التعليم وإرساء دعائم جديدة لمستويات جودة عالية. ومن أهم هذه القضايا والتحديات: ضرورة ضمان عدالة الإثابة وخاصة في التعليم الثانوي ورياض الأطفال، وتحسين الكفاءة والنظم، ورفع مستويات الأداء لترشيد الإنفاق على التعليم، وإعادة بناء الثقة المجتمعية في التعليم حتى يمكن ترشيده ما ينفقه الآباء عشوائياً في دروس خصوصية لا تعبر عن أهداف تعليمية، وتأسيس نظم للمتابعة والتقويم تحقق المساءلة والشفافية في صورة مؤشرات واضحة، وأخيراً تأصيل اللامركزية مؤسسياً وتشجيع المشاركة المجتمعية.

### الباب الثاني: نحو نقلة نوعية في التعليم

يؤكد الباب الثاني على ثلاثة مجالات رئيسة للخطّة، وهى: جودة التعليم، الإبداع في آليات ونظم تقديم الخدمة التعليمية، والحاجة للاستمرار في سد الفجوات التعليمية للبنات وفي المناطق الفقيرة اقتصاديا، وتلك المزدهرة بالسكان في المناطق الحضرية. كما يهتم هذا الباب بوضع إطار عمل ومبادئ ترتكز عليها عملية الإصلاح لتحقيق رؤية ورسالة مصر للوصول إلى جودة تعليم عالية للجميع كأحد حقوق الإنسان الأساسية. كما يشير هذا الباب أيضا إلى النسخة المصرية من نموذج التحليل والتوقع Egyptian Analysis and Projection Model (ANPRO) كأداة لفهم وتحليل والتعامل مع الوضع الراهن في مصر، وذلك للاستفادة من السيناريوهات المختلفة التي يمكن تصورها من خلال هذا النموذج. ويقدم النموذج تقديرات موثوقة بها لكل عناصر الخطة بما فيها التكلفة المالية. كما يقترح بدائل مختلفة لتناسب احتياجات المستخدم والوضع الراهن في ضوء الموارد المتاحة.

### الباب الثالث: البرامج ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

يضم هذا الباب اثني عشر برنامجاً يجب أن يتم تنفيذها لتحقيق عملية الإصلاح الشامل للتعليم قبل الجامعي في مصر. ويشمل كل برنامج نقاط القوة ونقاط الضعف، والتي يمكن الرجوع إليها في السرد الخاص بوصف كل برنامج. هذا، ويشير وصف البرنامج إلى الإجراءات التي يمكن تصميمها لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف. ويتلخص ذلك في مصفوفتين منفصلتين لكل برنامج: (أ) مصفوفة السياسات الخاصة بالأهداف الفرعية، والمستهدفات، وتتابع الأنشطة والإطار الزمني والمسؤولية عن التنفيذ (ب) مصفوفة الإطار المنطقي والتي تشمل مؤشرات الأداء، ووسائل التحقق، والافتراضات الحاسمة. وسيتم استعراض أهداف ومستهدفات الاثني عشر برنامجاً ونواتجها المتوقعة باختصار في الجزء السابع التالي من هذا الملخص.

### الباب الرابع: الميزانية والتنفيذ

يشمل هذا الباب تفاصيل عملية تمويل وتنفيذ الخطة، بحيث يتم تنفيذها وتنظيمها بطريقة مرنة، في صورة خطط تنفيذية سنوية. وتتم مراجعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سنوياً بالإضافة إلى المراجعات ربع السنوية للخطط التنفيذية وذلك لتقويم ما يتم إحرازه من تقدم، وكذلك ما يتم مواجهته من مشكلات خلال فترة المراجعة. وقد قام وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة لتنفيذ الخطة القومية للتعليم (NEPIC) برئاسة سيادته. وتقوم وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي PSPU بإعداد تقارير المتابعة والتقويم اللازمة لعمل هذه اللجنة، وكذلك توفير الدعم الفني لما توصي به.

ولكي تتجسد الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سوف يتم تحويلها إلى خطط استراتيجية للتعليم على مستوى المحافظات، وكذلك تحديد طرق التنفيذ على المستوى اللامركزي. ومن أجل تولى مسؤولية التخطيط على مستوى المحافظة، سيتم تعزيز قدرات التخطيط الإستراتيجي للمحافظات: من خلال إنشاء وحدة للسياسات والتخطيط على مستوى المحافظة GPSPU، وكذلك إنشاء لجنة عليا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (GEPIC) يفضل أن تكون برئاسة المحافظ - مناصرة لما هو عليه على المستوى المركزي- لتتولى مسؤولية متابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى اللامركزي (المديرية والإدارة والمدارس) في إطار علاقة تفاعلية بين المستوى المركزي والمستويات المحلية.

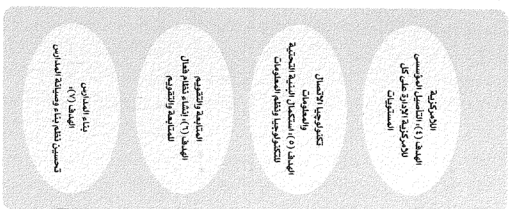
### سابعاً: البرامج الاثنا عشر ذات الأولوية ونواتجها المتوقعة

تم تصنيف الاثني عشر برنامجاً ذات الأولوية والمتضمنة في الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ كما يظهر في الشكل رقم (٢) إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، وتضم البرامج المتعلقة بالجودة. وهي تتكون من ثلاثة برامج: حيث يجرى برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة في قلب تلك المجموعة، بالإضافة إلى برنامجي الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبرنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية. والمجموعة الثانية وتضم البرامج المتعلقة بالإدارة ودعم النظم. والتي توفر الدعم الفني لإصلاح النظم تتألف من أربعة برامج: التأصيل المؤسسي للامركزية، والتطوير التكنولوجي ونظم المعلومات، وبناء نظم المتابعة والتقويم، وتطوير بناء المدارس وصيانتها. والمجموعة الثالثة: وتضم البرامج الخاصة بالمستويات التعليمية المختلفة. وهي برامج: برنامج تطوير رياض الأطفال، وإصلاح التعليم الأساسي، وتحديث التعليم الثانوي في مصر، والتعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملحقين بالتعليم، وآخر تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

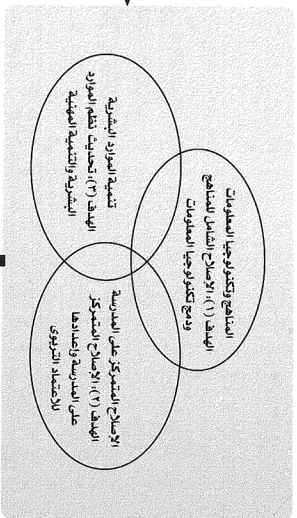


شكل (٣) البرامج ذات الأولوية:

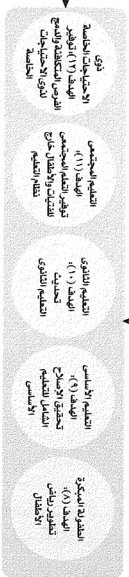
٢- برامج دعم كفاءة النظام والإدارة



١- برامج دعم جودة التعليم



٣- برامج تأهيل قادة الاتاحة في نظام التعليم



وجميع البرامج الأثني عشر برامج متداخلة ويتم بعضها البعض الآخر، وذلك من أجل تحقيق النقلة النوعية المخطط لها في التعليم المصري. وعن طريق تبني الإصلاح المرتكز على المدرسة، تنتقل مصر من مدخل التطوير القائم على المدخلات Input Driven Approach، إلى مدخل الإصلاح الشامل على مستوى المدرسة School Based Reform Approach القائم على النتائج والشواهد، وذلك في إطار دعم التوجه نحو اللامركزية، على كل مستويات العمل الوطني في التعليم.

من المتوقع أن يكون للبرامج الأثني عشر ذات الأولوية نواتج وتأثيرات إيجابية على أداء نظام التعليم المصري وذلك خلال السنوات الخمسة القادمة، نلخصها فيما يلي:

#### ١- الإصلاح الشامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال،



إن الهدف العام لهذا البرنامج هو تعزيز جودة المناهج، ودمج تكنولوجيا المعلومات وتطوير طرق التعليم والتعلم لجميع الطلاب في جميع المراحل التعليمية: (رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي بكل أنواعه).

ويقوم على هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الإجرائية الفرعية،

- ١- بناء مناهج حديثة تركز على المعايير القومية للتعليم.
- ٢- إنتاج كتب مدرسية جديدة تعبر عن التطورات الحديثة في المناهج، وعن تكامل هذه الكتب معاً (الكتاب المدرسي، ودليل المعلم، وكتاب أنشطة التلميذ).
- ٣- الارتقاء بجودة تعليم اللغة العربية.
- ٤- بناء كوادرنية متخصصة في إعداد وتقييم المناهج، وتأليف الكتب الدراسية.

- ٥- تحسين كفاءة إجراءات طباعة الكتب، وإجراء تجربة الطباعة من خلال ناشرين من القطاع الخاص في ٣ محافظات في مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.
  - ٦- إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
- والنتائج المتوقعة لهذا البرنامج تتلخص في تحقيق ما يلي:

١- تحسين نواتج التعلم لدعم قدرات المعلمين في التفكير الناقد والإبداع، والتعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، واكتساب قيم المواطنة ومهارات التعامل مع المجتمع الديمقراطي، واستخدام التكنولوجيا بكفاءة، والتعلم مدى الحياة، والنجاح في الحياة العملية.

٢- بناء نموذج تربوي حديث، وإحداث نقلة نوعية في التعليم Education Paradigm Shift تقوم على:

- التعلم النشط الذي يشجع التنوع، ويمكن من أنشطة الاستكشاف والتقصي.
- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وربط التعلم بالمهارات الحياتية.
- تطوير أساليب التقويم.
- التقويم الشامل والمستمر.
- امتحانات نهاية المرحلة بطرائق متقدمة.
- الاختبارات القومية المقننة.
- المشاركة في الاختبارات الدولية.

٣- تحديث طرق وأساليب إنتاج الكتب، وترشيد تكلفتها، وخفض عددها وفقاً للمعدلات العالمية، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج كتب وفقاً للمعايير العالمية، في مجالات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، على أساس الإطار العام للمنهج المعتمد من الوزارة، وذلك للوصول إلى المستوى العالمي لجودة الكتاب المدرسي وضمان كفاءة إنتاج وتوزيع الكتب لامركزياً.

## ٢- الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي:

تدعو الخطة الاستراتيجية للتعليم إلى الأخذ بمنهجية جديدة في إدارة عملية تطوير التعليم Education Reform Management وهذه المنهجية تقوم على اعتبار أن المدرسة هي وحدة العمل، ووحدة التغيير. والهدف العام لهذا البرنامج يتمثل في: إحداث نقلة نوعية في إدارة العملية التعليمية، وتمكين المدرسة ومجتمعها المحلي من ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة School Based Management للارتقاء بمستوى جودة المخرجات التعليمية، والوفاء باحتياجات المتعلمين، وتحسين أداء المدرسة وإعدادها للاعتماد التربوي.

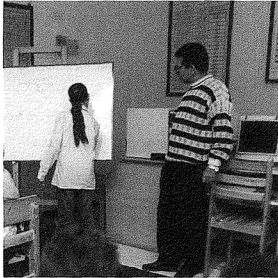
أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج، فتتمثل في:

- ١- تحسين المدرسة وإعدادها للاعتماد.
- ٢- ممارسة الإدارة المتمركزة على المدرسة.
- ٣- دعم المشاركة المجتمعية وتأسيس حوكمة رشيدة على مستوى المدرسة.
- ٤- ضمان جودة المباني والتجهيزات المدرسية، وملائمتها للنموذج التربوي الحديث.

ومن المتوقع بعد تنفيذ هذا البرنامج: أن يتحسن مستوى جودة المخرجات التعليمية. ويتحقق النموذج التربوي الحديث في التعليم والتعلم، وأن تحصل المدارس على قدر كبير من الاستقلالية في إدارة شئونها، وبالتالي تزداد مسؤوليتها عن النتائج التي تحققها في نهاية العام. وسوف يزداد تبعاً لذلك ترسيخ مفهوم الحوكمة الرشيدة، ومفهوم الشفافية والمساءلة وفق معايير ومؤشرات جودة الأداء.

## ٣- تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية:

يهدف البرنامج الثالث لتحديث نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية إلى توفير نظم للموارد البشرية والتنمية المهنية لدعم بناء القدرات للمعلمين وجميع العاملين بالتعليم لتحسين الأداء على جميع المستويات وفي كل المجالات.



أما الأهداف الإجرائية الفرعية لهذا البرنامج فتتمثل في:

- ١- وضع نظام لا مركزي حديث للموارد البشرية.
- ٢- استكشاف وجذب القيادات الإدارية الواعدة.
- ٣- توفير فرص التدريب للوفاء باحتياجات خطط التطوير الواردة في كل البرامج الاثنى عشر لإصلاح التعليم.
- ٤- إنشاء كادر خاص للمعلمين للارتقاء بمستوى المعلمين مهنيًا واقتصاديًا.
- ٥- إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين.

البرنامج في:

- تطبيق الكادر الخاص للمعلمين بنجاح لبناء نظم موضوعية للحوافز والترقي.

- خفض معدلات ترك المعلمين لمهنة التدريس.
- خفض معدلات أعداد الإداريين في النظام التعليمي.
- الارتقاء بالمكانة المهنية للمعلمين.
- تدعيم قنوات الاتصال بين نظام التعليم قبل الجامعي، وكليات التربية.
- دعم نموذج المعلم الممارس المفكر Reflective Practitioner Teacher داخل نظام التعليم المصري.

#### ٤- التواصل المؤسسي للامركزية:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم القدرة المؤسسية للنظام التعليمي لتحقيق كفاءة النظم والتواصل المؤسسي للامركزية. أما الأهداف الإجرائية والفرعية له فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- دعم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجالات اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.
- ٢- إعادة هيكلة المراكز والهيئات المساندة.
- ٣- دعم مراكز التدريب في المحافظات.
- ٤- دعم الإدارة المتمركزة على المدرسة.
- ٥- وضع نظام توجيه إداري داعم للامركزية.
- ٦- زيادة الفاعلية لتنفيذ القوانين والقرارات.
- ٧- دعم القدرة المؤسسية على جميع المستويات في النظام التعليمي في الشؤون المالية والإدارية.
- ٨- وضع نظام مؤسسي للامركزية المالية في المدرسة يربط الموازنة بالأداء.

وتتمثل النتائج المتوقعة لهذا البرنامج في:

- التواصل المؤسسي للامركزية، لتحقيق مزيد من التوسع في نقل سلطة صناعة القرار إلى الوحدات التعليمية بالمحافظات: المديرات والإدارات والمدارس.
- توفير المزيد من الخدمات السريعة والإيجابية للمجتمع المحلي.
- تمكين العاملين المؤهلين من اتخاذ القرارات التي تساعد في تقديم خدمات تعليمية وجماهيرية ذات جودة أفضل.
- وصول جهود التطوير إلى الطلاب، والفصول، والمدارس مباشرة.
- دعم الأسر، والمجتمع المحلي المحيط بالمدرسة.
- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة لجميع العاملين من خلال نظم تدريب لا مركزية، تتسم بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- دعم نظم المتابعة والتقييم على جميع المستويات، وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبية.
- التعامل مع الموازنة وصناعة القرار، وفقاً لنظم حديثة تدعم اتخاذ وتنفيذ القرارات على كل من المستوى المحلي، والمدرسة والإدارة.

#### ٥- التطوير التكنولوجي ونظم المعلومات

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقديم الدعم الفني اللازم لتنفيذ واستمرار طرق التعليم /التعلم الحديثة والإدارة التعليمية الفاعلة، واتخاذ القرار وصنع السياسات والتخطيط. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- تحديث واستكمال البنية التحتية للتكنولوجيا في جميع المدارس.
- ٢- تفعيل دور نظم المعلومات الإدارية في العملية التعليمية.
- ٣- دعم أفضل استخدام للتعليم والتدريب عن بعد.
- ٤- بناء القدرات الفنية للأفراد والمؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ٥- دمج إدارات التكنولوجيا والمعلومات المختلفة في قطاع واحد لتحقيق تكامل وكفاءة الوظائف والبنى التحتية في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات.

ومن المتوقع أن يؤدي استكمال البنية التحتية والدعم الفني المطلوب للتكنولوجيا ونظم المعلومات إلى تحسين الأداء العام للمدارس، في العملية التعليمية، وكذلك الأعمال الإدارية.

كما أن تفعيل نظم المعلومات EMIS/SMS من شأنه أن يوفر بيانات ومعلومات ومؤشرات تساعد على إجراء عمليات المتابعة والتقييم بدقة، والحصول على الإحصاءات والمؤشرات التي تدعم اتخاذ القرار بكفاءة، سواء في صنع السياسات أو عمليات التخطيط أو الإدارة اليومية.

## ٦- تحديث نظم المتابعة والتقييم

يعمل هذا المكون على تأسيس نظام تقييم ذاتي ومستقل لأداء جميع الكيانات التعليمية، من خلال الإطار العام لإصلاح التعليم، على أن يتم نشر تقارير المتابعة والتقييم ومناقشتها من قبل جميع المعنيين بأمور التعليم.

والهدف العام لهذا البرنامج هو تطوير نظام فعال ومتكامل للمتابعة والتقييم لجميع عناصر العملية التعليمية على كافة المستويات،



أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فيمكن تلخيصها كما يلي:

- ١- متابعة وتقييم أداء المتعلمين في ضوء مؤشرات الإنجاز.
- ٢- متابعة وتقييم الأداء المدرسي وفقاً لمؤشرات المدرسة الفعالة.
- ٣- متابعة وتقييم أداء الأنظمة المالية والإدارية على كافة المستويات.
- ٤- إعادة هيكلة نظم المتابعة والتقييم.
- ٥- دعم القدرات المؤسسية للمركز القومي للامتحانات والتقييم التربوي.

ومن المتوقع تحقيق النتائج الآتية من هذا البرنامج:

- زيادة الشفافية والمساءلة.
- تفعيل دور وحدات التقييم والجودة على مستوى المدرسة.
- إنشاء إدارات لضمان الجودة على كل المستويات: الوزارة، والمديرية، والإدارة التعليمية.
- ارتفاع مستويات جودة أداء التلاميذ والمعلمين والمدارس.

## ٧- تطوير بناء المدارس وصيانتها:

إن الهدف العام من هذا البرنامج هو بناء الأعداد اللازمة من الفصول، وتحقيق اللامركزية في نظم بناء وصيانة المدارس لضمان عدالة الإتاحة والجودة، وملامعة المبنى المدرسي للبيئات الجغرافية المختلفة. أما الأهداف الإجرائية الفرعية للبرنامج فتتمثل في:

- ١- تصميم بناء المدارس وفقاً لمعايير ملائمة للمتغيرات الجديدة.
- ٢- تحسين وتطوير إجراءات تخطيط وبناء المدارس.
- ٣- تاصيل لامركزية اختيار المواقع، وبناء وصيانة المدارس.
- ٤- وضع خطة لإدارة عمليات بناء المدارس لا مركزياً.
- ٥- وضع نظام لمشاركة القطاعين العام والخاص في عملية بناء المدارس.
- ٦- توفير المباني المدرسية لجميع احتياجات المراحل التعليمية.

ويعتبر التوجه نحو نظام اللامركزية في عملية بناء المدارس أحد الملامح المهمة لهذه الخطة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان تحليل جميع العوامل التي تؤثر على كفاءة بناء المدارس من حيث الموقع، والتصميم، وأنشطة البناء، وكذلك البحث عن نظام بديل لبناء وصيانة المدارس متضمناً تحديد الأدوار والمسؤوليات الجديدة على المستوى اللامركزي في المحافظات والإدارات التعليمية.



#### ٨- تطوير رياض الأطفال:

توفير جودة تعليمية للأطفال في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات) والوصول إلى نسبة ٦٠٪ من معدل القيد الإجمالي قبل نهاية الخطة، مع: (أ) تحسين جودة العملية التعليمية وفقاً للاتجاهات العالمية الحديثة. (ب) وضع نظام إداري حديث لمرحلة الطفولة المبكرة. (ج) تفعيل دور رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية والقطاع التعاوني للنهوض برياض الأطفال كمّاً وكيفاً.

#### ٩- إصلاح التعليم الأساسي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدالة إتاحة الفرص التعليمية عالية الجودة للجميع، والتي تمكن أطفال مصر من مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، وتنمي قدراتهم المعرفية والإبداعية، وتكسيهم قيم الحوار والمواطنة والديمقراطية والتسامح.

ومن المتوقع لهذا البرنامج تحقيق النتائج الآتية:

- تعميم التعليم الأساسي للجميع.
- رفع الكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي والإعدادي.
- إكساب الأطفال في التعليم الابتدائي مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- تمكين طلاب التعليم الابتدائي من المهارات الأساسية في اللغة والتواصل، وتنمية اتجاهاتهم نحو العلوم والرياضيات، ودعم قدراتهم في التفكير الناقد والإبداع.
- تعميم النموذج التربوي الحديث، القائم على:
  - التعلم التشط.
  - التقويم الشامل.
  - الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

#### ١٠- تحديث التعليم الثانوي في مصر:

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث منظومة التعليم الثانوي تحديثاً شاملاً والوصول إلى مستوى متوازن في القيد بهذه المرحلة بشقيها العام والفنى قبل نهاية الخطة من خلال:

- (أ) تحويل نظام التعليم بالمرحلة الثانوية بشقيها العام والفنى إلى نظام مفتوح يركز على الاتجاهات العالمية المعاصرة.
- (ب) تحديث مناهج التعليم الثانوي، وإيجاد جذع مشترك من المناهج بين جميع التخصصات وفروع التعليم الثانوي.
- (ج) تحقيق نقلة نوعية في طرق التعليم/التعلم.
- (د) الارتقاء بجودة أداء الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي.
- (هـ) توفير برامج للتنمية المهنية للمعلمين في مرحلة التعليم الثانوي.
- (و) بناء القدرات المؤسسية لمدارس هذه المرحلة بشقيها.
- (ي) إصلاح نظام الثانوية العامة.

- (ل) تطوير نظم الامتحانات والتقييم بمرحلة التعليم الثانوي الفني.
  - (ن) دمج التخصصات ذات الصلة ببعضها في مرحلة التعليم الثانوي الفني.
  - (ج) دمج مدارس التعليم المهني بالمدارس الثانوية الفنية.
  - (ط) توفير نماذج إبداعية لتكون أساساً قوياً لتطوير التعليم الثانوي الفني.
- ومن المتوقع أن يحقق هذا البرنامج إصلاحاً شاملاً لمنظومة التعليم الثانوي كما يلي:
- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، مع تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والفني.
  - تمكين الطلاب بالتعليم الثانوي بشقيه من امتلاك مهارات التفكير الناقد والإبداع والبحث العلمي.
  - الاهتمام بعلوم المستقبل، لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
  - بناء ثقافة مشتركة لدى جميع طلاب هذه المرحلة في جميع التخصصات والفروع من خلال بناء مكون عام في المناهج يكون بمثابة جذع مشترك بين جميع أنواع التعليم الثانوي، يزيل كل الثنائيات التقليدية في هذه المرحلة.
  - استخدام نموذج تروبي حديث قائم على التعلم النشط، والتقييم الشامل المستمر الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
  - توفير حد أدنى من المكون التكنولوجي في جميع المدارس الثانوية.
  - بناء ستة نماذج جديدة لتطوير مدارس التعليم الفني، من بينها مراكز التميز، والمدرسة الموحدة الشاملة، ونموذج التجمع الصناعي (مدرسة صناعية، ومركز تدريب مهني، ومعهد عال فني، وكلية تكنولوجية).

#### ١١- التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملتحقين بالتعليم،



الهدف العام لهذا البرنامج هو التوسع في إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد للفتيات والأطفال غير المقيدين في التعليم من خلال:

- (أ) إنشاء مدارس - على غرار مدارس المجتمع- بالتعاون مع المجتمعات المحلية.
- (ب) توفير أعداد كافية من المديرين والموجهين والعمال المؤهلين.
- (ج) إنتاج مواد تعليمية في إطار المناهج القومية.
- (د) توفير برامج تغذية مدرسية لجميع الأطفال.
- (هـ) وضع نظام إداري فعال.

ويساعد هذا البرنامج على تخفيف منابع الأمية، حيث سيوفر فرصة ثانية للتعليم للفتيات والأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو الذين تسربوا منه. وتستهدف الخطة الاستراتيجية ٤٠٠ ألف طفل من هؤلاء الأطفال خلال السنوات الخمسة للخط ٢٠٠٧/٨-٢٠١١/١٢.

#### ١٢- تعليم ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،

يهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص تعليمية متكافئة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق الدمج الشامل بمدارس التعليم الأساسي قبل نهاية الخط، من خلال:

- ١- دمج ١٠٪ من الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس مرحلة التعليم الأساسي.
  - ٢- تحسين جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة الحالية.
  - ٣- العمل على إيجاد بيئة تربوية وتشريعية وثقافية داعمة لمفهوم الدمج بمدارس التعليم الأساسي.
- وسوف يحقق هذا البرنامج فرصاً للتنمية المهنية للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة: للارتفاع بمستوى جودة الخدمة التعليمية، مع تأهيل المباني المدرسية التي سيتم فيها الدمج الشامل لتلائم تحقيق هذا الهدف بفعالية وكفاءة.

كما أن دعم الموهوبين يُعدّ بعداً مهماً في تطبيق مبدأ التعددية. ولذلك سيتم توفير الفرص الملائمة لكل فئات المجتمع المصري. وسوف يتم تمكين المعلمين من مهارات متابعة واكتشاف المواهب المختلفة لدى تلاميذهم، وتقديم الرعاية اللازمة لتنميتها باعتبار ذلك استثماراً في رأس المال البشري في مصر.

أما بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تقوم الهيئة العامة لتعليم الكبار بتنفيذ خطة قومية للقضاء على الأمية ويوضح الشكل رقم (٣) ملخصاً عاماً للخطة الاستراتيجية من حيث الأهداف الرئيسة وأهداف برامج الخطة

### ثامناً مؤشرات الأداء لتنفيذ الخطة الاستراتيجية:

#### ١- مؤشرات الأثر الاجتماعي والاقتصادي للخطة الاستراتيجية القومية للتعليم

- نجاح الخطة تتوقع أن تنتقل ظاهرة الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية تربوية. فبناء النموذج التربوي الجديد الذي تستهدفه الخطة، من شأنه أن يحقق بيئة تعليمية غير نمطية لا وجود فيها للدروس الخصوصية، بل ستكون بيئة طاردة للدروس الخصوصية بشكلها المرضي الحالي، الذي تفتش كظاهرة اجتماعية. كذلك فإن نجاح برامج المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة التي تستهدفها برامج الإصلاح المتمركز على المدرسة واللامركزية الداعمة لمشاركة المجتمع المدني، وتعميق الشعور بالملكية والمسئولية على مستوى المجتمع المحلي، سوف يترتب عليها بالضرورة زيادة ثقة أولياء الأمور بالمدرسة والمناخ المدرسي الجديد والمعلم، وسوف يحول ذلك طاقة أولياء الأمور إلى مزيد من المشاركة المجتمعية، والشعور بملكية المؤسسات التعليمية، وممارسة المسئولية والمساءلة.
- زيادة مؤازرة النظام التعليمي لسياسة الدولة في محاربة الفقر، وتحقيق الدمج الثقافي والعدل الاجتماعي، والمساهمة في إرساء ثقافة المواطنة والحوار في المجتمع المصري.
- المساهمة في دعم سياسة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال سياسات دعم المجتمع المدني، وتأسيس اللامركزية، وتأسيس ملكية المجتمع المدني ومسئوليته عن مؤسساته التعليمية.
- دعم سياسة الإثابة، وبناء ثقافة المساءلة في قطاع التعليم، لتوفير الشروط الداعمة لسياسات بناء الجودة. وسوف يلعب المجتمع المدني دوراً مؤثراً في المساءلة.

#### ٢- مؤشرات النتائج المتوقعة لتنفيذ الخطة:

##### مؤشرات الجودة

- ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية بين المتعلمين.
- انسجام المناهج مع المعايير القومية والدولية.
- ارتفاع مستويات أداء الطلاب في التفكير الناقد والإبداع، التي تقاس بالاختبارات المقننة لجميع المستويات.
- زيادة الانجاذبات الإيجابية نحو العلوم والبحث العلمي.
- خفض كثافة الفصول من خلال زيادة عدد المدارس المزودة بالتجهيزات.
- فرص متكافئة ومتساوية في دعم أداء الأفراد.
- ممارسة التقويم الذاتي المتزايد للمعلمين والمدرسين الأوائل والمشرفين.
- معدلات التحاق متزايدة للفتيات والأطفال خاصة في المناطق المحرومة.
- التنمية المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية والتربوية.
- زيادة عدد المدارس المؤهلة للاعتماد.



#### مؤشرات كفاءة النظم واللامركزية

- تأسيس نظام معلومات إدارية دقيق في مجال التعليم.
- دمج الكيانات التنظيمية المرتبطة ببعضها من أجل تحقيق التكامل وتقديم الخدمة بأفضل الطرق واتخاذ القرار بشكل سريع وفعال.
- نقل عملية التخطيط والموازنات المالية حتى مستوى المؤسسات التعليمية المحلية.
- القيام بدراسة الوضع الحالي للهيكل التنظيمية والإدارية بصورة محددة وشاملة.
- بناء نظم المتابعة والتقويم على أساس المعايير والمؤشرات الواضحة التي تدعم اللامركزية والمساءلة والشفافية.
- إعداد مؤشرات للأداء في مستوياته المختلفة.

#### مؤشرات عدالة الإتاحة

- ارتفاع معدلات القيد الصافي خاصة في المناطق الريفية الفقيرة، في رياض الأطفال والثانوي العام.
- زيادة تعزيز وتقوية المشاركة المجتمعية في دعم التعليم المجتمعي للأطفال المحرومين الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه.
- زيادة عدالة الإتاحة في المناطق النائية والفقيرة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

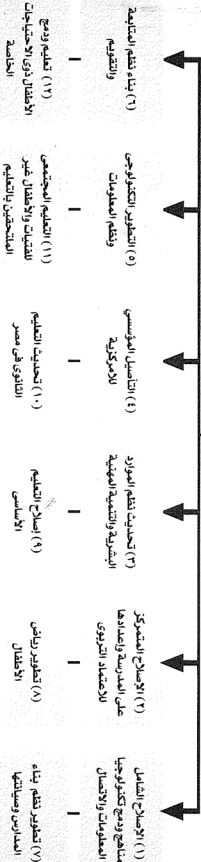
شكل (٣) ملخص عام للخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١)

**الوقاية:** الالتزام بتحقيق تعليم عالي الجودة للجميع وذلك باعتبار أحد حقوق الإنسان الأساسية، مع اتباع نظام "مركزي يعتمد على المشاركة المجتمعية باعتباره حجر زاوية" مع تحسين النظام التعليمي ليكون نظاماً تعليمياً رائداً في مصر يصبح نموذجاً يحتذى في المنطقة، وإعادة المواطن المجتمع القائم على المعرفة في بيئة مكرسة على الديمقراطية والعدالة وروية مستقبلية ناجحة

### أهداف السياسات الرئيسية التي تهدف إلى تطوير قطاع التعليم

- (١) الإصلاح والتحسين المستمر لجودة التعليم وفقاً للمعايير القومية
- (٢) تطوير نظم فعالة في الإدارة والمتابعة والتقييم في ظل التأسيس المؤسسي لامركزية
- (٣) دعم الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أطفال مصر، وتحقيق المداخ للزوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرصة تعليمية ثانية للأطفال خارج نظام التعليم.

### البرامج ذات الأولوية بالخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١





Bibliotheca Alexandrina



0627448

NC  
70.962  
W835  
V.2

